الأمم المتحدة

A/63/259

الجمعية العامة

Distr.: General
11 August 2008
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والستون

البند ٦٧ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

العولمة وآثارها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم الأمين العام هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ١٥١/٦٢ الذي طلبت فيه إليه أن يواصل التماس آراء الدول الأعضاء ووكالات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، وأن يقدم إليها في دورتها الثالثة والستين تقريرا موضوعيا عن مسألة العولمة وآثارها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان. ويوجز التقرير الآراء التي وردت من حكومات الجزائر، وبيلاروس، وموريشيوس، والاتحاد الروسي، وإسبانيا، وفترويلا، ومن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة. ويتضمن التقرير أيضا مساهمات من أذربيجان، والبوسنة والهرسك، وأيرلندا، وعمان، قُدمت استجابة لطلب مماثل ورد في قرار الجمعية العامة ١٥٦/٦١، ولم يتسن، بسبب تأخر تقديمها، إدراجها في تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٨ (A/62/222).

* A/63/150.

040908 030908 08-45615 (A)

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣

ثانيا – الردود الواردة من الحكومات

الاتحاد الروسي ٣

أذربيجان ٥

إسبانيا ٨

أيرلندا ١٠

البوسنة والهرسك ١١

بيلاروس ١٢

الجزائر ١٣

عمان ١٥

فنزويلا (جمهورية – البوليفارية ١٧

موريشيوس ١٩

ثالثا – الردود الواردة من كيانات الأمم المتحدة

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ٢٠

أولا – مقدمة

١ – أحاطت الجمعية العامة في قرارها ١٥١/٦٢ علما بتقرير الأمين العام عن العولمة وآثارها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان (A/62/222)، وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل التماس آراء الدول الأعضاء ووكالات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين تقريرا موضوعيا عن هذه المسألة.

٢ – واستجابة لذلك الطلب، وجهت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ طلبا تلتمس فيه الآراء بشأن هذه المسألة. وتلقت المفوضية إلى حد ١ آب/أغسطس ٢٠٠٨ ردودا من حكومات الاتحاد الروسي، وإسبانيا، وبيلاروس، والجزائر، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وموريشيوس، ومن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة. ويتضمن التقرير أيضا مساهمات من أذربيجان، والبوسنة والهرسك، وأيرلندا، وعمان، قُدمت استجابة لطلب مماثل ورد في قرار الجمعية العامة ١٥٦/٦١، ولم يتسن، بسبب تأخر تقديمها، إدراجها في تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٧ (A/62/222).

ثانيا – الردود الواردة من الحكومات

الاتحاد الروسي

[الأصل: بالروسية]
[٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

١ – أشار الاتحاد الروسي إلى أن للعولمة آثارا إيجابية وسلبية في الوقت نفسه، وأن أحد جوانبها السلبية هو عدم تكافؤ النمو الاقتصادي والاجتماعي واتساع فجوة الدخل بين الفقراء والأغنياء. وذكر الاتحاد الروسي أيضا أن الفروق بين بلدان العالم من حيث مستوى التنمية يتزايد بسرعة مما جعل ملايين البشر يعيشون في فقر مدقع. وأنه كثيرا ما يؤدي ذلك إلى تزايد التعصب وإلى المطالبة بتقسيم الموارد تقسيما أعدل بين البلدان النامية والمتقدمة النمو.

٢ – وذكر الاتحاد الروسي أيضا أن الفقر المدقع يمثل خطرا شديدا على إعمال جميع حقوق الإنسان، وأبرز الجهود التي يبذلها للحد من الفقر، داخل البلد وخارجه، من قبيل التدابير الرامية إلى تمويل التنمية الاجتماعية وتطبيق قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٧/٧ المعنون ”حقوق الإنسان والفقر المدقع“.

٣ - وأشار الاتحاد الروسي أيضا إلى برنامجه المتوسط الأجل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الذي يتضمن قسما مخصصا لوضع التدابير الرامية إلى تهيئة الظروف التي تؤدي إلى زيادة دخل السكان، والحد من الفقر، وزيادة فعالية المساعدة التي تقدمها الدولة إلى المحتاجين، وتحسين نظام المعاشات التقاعدية في الاتحاد الروسي. وأُشير أيضا إلى أن هناك خططا للحد من الفقر في الاتحاد الروسي بحلول عام ٢٠١٠ في مستوى لا يتجاوز ١١ في المائة.

٤ - وأشار الاتحاد الروسي إلى أزمة الغذاء العالمية كمثال على عيوب العولمة. وقدم معلومات عن الأسباب الرئيسية التي أدت إلى هذه الأزمة واعترف بأن ارتفاع أسعار الأغذية قد يكون أثّر سلبا على النمو الاقتصادي، والأمن، وعلى احترام حقوق الإنسان في العالم بأسره. وأشار أيضا إلى أنه من الطبيعي أن يكون تأثير ارتفاع أسعار الأغذية أكثر ضررا في البلدان النامية منه في البلدان المتقدمة النمو، وأنه يتعين بالتالي جعل العولمة أكثر عدلا وقابلية للإدارة.

٥ - وأشار الاتحاد الروسي أيضا إلى تزايد تأثير القطاعات غير الحكومية، داخل الاتحاد الروسي وخارجه، نتيجة العولمة. ولاحظ تنامي نزعة تلك القطاعات إلى التحول إلى جهات مستقلة تشترك في العلاقات الدولية وتقوم بمهام كانت في السابق مقصورة على الحكومات. ولاحظ أيضا أن الشركات غير الوطنية وغيرها من كبار العناصر الفاعلة غير الحكومية ليست قابلة للمساءلة أمام المجتمع أو الدولة، وأنه يمكن بالتالي الحديث في هذه الحالات عن تآكل سيادة الدول وعن العجز عن حماية المعايير القائمة والقانون الدولي حماية فعلية.

٦ - وشدد الاتحاد الروسي أيضا على ضرورة زيادة الاهتمام بما تقوم به الدول من نقل لبعض مهام الحكومة إلى عناصر فاعلية غير حكومية تهرّبا من المسؤولية القانونية الدولية عن أعمالها. وقدم الاتحاد الروسي، كمثال، حالة تفويض حق استخدام القوة العسكرية إلى مؤسسات الحماية الخاصة المسلحة وإلى جماعات مسلحة تعمل خارج إطار القانون. وذكر أن أنشطة العناصر الفاعلة غير الحكومية، لا سيما عندما تتولى بالفعل القيام بمهام الدولة، قد تسفر عن انتهاكات واسعة النطاق لجميع حقوق الإنسان.

٧ - ولاحظ الاتحاد الروسي في هذا السياق أن مسألة الاعتراف بمسؤولية الأطراف الفاعلة غير الحكومية عما ترتكبه من انتهاكات لحقوق الإنسان، فضلا عن ممارسات الدول المقصودة بنقل جزء من صلاحياتها إلى أطراف غير حكومية، تهربا من مسؤوليتها أمام القانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، هي مسألة تستحق المزيد من الدراسة.

٨ - وأشار الاتحاد الروسي أيضا إلى أن النهوض بحقوق الإنسان وتعزيزها يقتضي مراعاة تنوع الثقافات والحضارات. وفي حين أن عولمة المعلومات أدت إلى زيادة حادة في عدد الفرص المتاحة للتفاعل بين مختلف الثقافات ونظم القيم وتفسيرها، فإن كفالة كرامة كل فرد وضمان تكافؤ الفرص من أجل ازدهار البشرية في حرية ووئام تتطلب ألاّ تفضي العولمة إلى القضاء على تنوع القيم والحضارات. ويرى الاتحاد الروسي أنه ما ينبغي للتفاعل بين الثقافات والحضارات أن يزول وأن يُفرض مكانه نظام قيم خاص بمجموعة واحدة من الدول. ومن سبل تحقيق احترام حقوق الإنسان في العالم، تعميق فهم القيم التقليدية للبشر التي تمثّل أساس المفهوم العصري لحقوق الإنسان.

أذربيجان

[الأصل: بالروسية]
[٨ آب/أغسطس ٢٠٠٧]

١ - ذكرت حكومة جمهورية أذربيجان أن حماية حقوق الإنسان والحقوق والحريات المدنية هو أساس وجود دولة ديمقراطية يسودها القانون. وأشارت أيضا إلى أن الحكومة تقوم، استنادا إلى علاقات السوق، بتهيئة الظروف المواتية للتنمية الاقتصادية، وضمان حرية المشاريع، والسعي إلى تحسين رفاه البلد ومواطنيه، وكفالة رعايتهم اجتماعيا وتحقيق مستوى مقبولا من المعيشة لهم. وذكرت أذربيجان أنها تشجع تطوير قطاعات الثقافة، والتعليم، والرعاية الصحية، والعلم والفن، وحماية ثروة البلد الحيوانية والنباتية، وتراثه التاريخي والمادي والروحي.

٢ - وأبرزت أذربيجان أيضا الحقوق الدستورية المتعلقة بعدم التمييز، وبالتنمية الاقتصادية، والعمالة، والأمن الاجتماعي، والثقافة، والخدمات الصحية، والرعاية الطبية، والتعليم.

٣ - وقدمت أذربيجان أيضا معلومات عن سلسلة من القوانين التشريعية تتناول مجموعة كبيرة من المسائل. منها، على سبيل المثال، القانون المتعلق بمقايسة مداخيل المواطنين النقدية، الذي يضع الأسس التنظيمية والقانونية لمقايسة المداخيل والمدخرات النقدية بشكل يأخذ في الاعتبار ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية وأسعار الخدمات المدفوعة. ويبين القانون المتعلق بالأنشطة التجارية مبادئ النشاط التجاري في أذربيجان، ويحدد حقوق وواجبات الأطراف الاقتصادية، وأشكال وإجراءات حماية الدولة لذلك النشاط وتشجيعه، والعلاقة بين أصحاب

المشاريع والهيئات الحكومية. وأشارت أذربيجان أيضا إلى قانون الأمن الوطني في أذربيجان، وقانون الثقافة، وقانون السلامة البيئية.

٤ - وشددت حكومة أذربيجان على سياساتها الرامية إلى كفالة العمالة لجميع مواطنيها بحرية وباختيار. وذكرت أن أهداف الحكومة الرئيسية في مجال العمالة تتمثل فيما يلي:

(أ) كفالة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين، إعمالا للحق في العمل وحرية اختياره، بدون تمييز على أساس العرق، أو الانتماء الإثني، أو الديانة، أو اللغة، أو الجنس، أو الحالة العائلية، أو الأصل الاجتماعي، أو مكان الإقامة، أو حالة الملكية، أو المعتقد، أو الانتماء إلى أحزاب سياسية أو نقابات أو غيرها من المنظمات المدنية؛

(ب) دعم حق المواطنين في العمل المشروع وفي القيام بالأعمال الحرة، وتقديم المساعدة لهم في تطوير أنشطتهم التجارية؛

(ج) تهيئة الظروف التي تسمح للمواطنين بالتعبير عن إرادتهم بحرية في اختيار نوع عملهم وحياتهم الوظيفية؛

(د) كفالة الرعاية الاجتماعية للعاطلين عن العمل واتخاذ تدابير خاصة لمساعدة المواطن على العثور على عمل إذا وجد صعوبة في ذلك؛

(هـ) التنسيق بين الجهود المبذولة لتهيئة العمالة وبين السياسات الاقتصادية والاجتماعية؛

(و) تقديم حوافز ضريبية وغيرها إلى أرباب العمل ليخلقوا مواطن عمل، لمن هم بحاجة إلى حماية اجتماعية أو يواجهون صعوبة في إيجاد عمل؛

(ز) تنسيق الجهود التي تبذلها الهيئات الحكومية، والنقابات، ورابطات أرباب العمل، من أجل وضع وتطبيق تدابير ترمي إلى كفالة العمالة، وإلى رصد تنفيذها؛

(ح) تهيئة ظروف تسمح لمواطني أذربيجان بالعمل في الخارج، وللأجانب وعديمي الجنسية بالعمل في أذربيجان؛

(ط) كفالة الامتثال لمعايير العمل الدولية.

٥ - وقدمت أذربيجان أيضا وصفا لقانونها المتعلق بمستوى المعيشة الأدنى الذي يضع مبادئ وقواعد تحديد ذلك المستوى الأدنى، وكفالته من طرف الحكومة، وتطوره وفقا لتطور أحوال البلد الاجتماعية والاقتصادية.

٦ - وقدمت أذربيجان أيضا معلومات عن قانون المساعدة الاجتماعية الرسمية الموجهة الذي يحكم قواعد ومبادئ تقديم تلك المساعدة، والإطار القانوني لتحديد معدلات المساعدة الاجتماعية وغيرها من الترتيبات اللازمة في ذلك المجال. وتنص المادة ٣ من القانون على حق الحصول على المساعدة الاجتماعية للأسر المنخفضة الدخل التي يقل متوسط دخلها الشهري، لأسباب خارجة عن نطاقها، عن مجموع عتبات التأهيل لكل فرد من أفراد الأسرة. وذكرت أذربيجان أن قانونا أصبح ساريا في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ يحدد مستوى المعيشة الأدنى في البلد بـ ٦٤ منات أذربيجاني: ٧٠ منات لمن بلغوا سن العمل، و ٤٩,٧ منات للمتقاعد، و ٥٢,٤ للطفل.

٧ - وأشارت أذربيجان أيضا إلى وضع برامج إنمائية في مختلف القطاعات لمواجهة مشكلة البطالة. وذكرت أن برنامج الأمن الغذائي في أذربيجان يرمي إلى توسيع نطاق الإصلاح الاقتصادي في البلد، وزيادة الإنتاج الزراعي، وتحسين الإمداد بالأغذية. ويرمي البرنامج الحكومي للتنمية الاقتصادية والحد من الفقر إلى تعزيز الرعاية الاجتماعية، وكفالة تطبيق التدابير اللازمة للحد من مستوى الفقر في البلد، والتوصل بذلك إلى الوفاء بالالتزامات المعقودة في مؤتمر الألفية الذي عقدته الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠.

٨ - وأبرزت أذربيجان أيضا برامج أخرى، مثل برنامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية الإقليمية الذي وضعته الحكومة، والذي يرمي إلى زيادة الإنتاج الزراعي، وتطوير القطاعات الإنتاجية، بما في ذلك الصناعات التحويلية، وقطاع الخدمات، وغيرها من قطاعات الهياكل الأساسية والسياحة، بهدف رفع مستوى العمالة وتحسين مستويات المعيشة.

٩ - وشددت أذربيجان أيضا على أهمية برنامجها الرامي إلى تحسين ظروف عيش اللاجئين والأشخاص المشردين وتعزيز فرص العمالة المتاحة لهم؛ والبرنامج العام لمدارس المعلمين؛ والبرنامج الحكومي للتنمية الديمغرافية والسكانية الذي يرمي إلى تطوير العمليات الديمغرافية بما يتماشى مع استراتيجية البلد الاجتماعية والاقتصادية؛ والبرنامج الحكومي للهجرة، وبرنامج تحديد التعليم قبل المدرسي الذي يرمي إلى إقامة نظام للتعليم قبل المدرسي في أذربيجان يقوم على المعايير العصرية الدولية.

إسبانيا

[الأصل: بالإسبانية]
[١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

١ - ركز الرد الوارد من إسبانيا على أثر العولمة على البيئة ولاحظ أن العولمة أصبحت إحدى العمليات التي تحدد حياتنا اليوم وتؤثر بشدة على البيئة.

٢ - وأشار إلى أن للعولمة أثرا عميقا متعدد الوجوه على المجتمعات في جميع أنحاء العالم، وأنها تُحدث تأثيرات إيجابية وسلبية في نفس الوقت على طريق تعامل الناس مع الطبيعة ومع بعضهم البعض. وأبرزت إسبانيا بعض الآثار الإيجابية في مجالات النمو الاقتصادي، وإنتاج الأغذية، والتنوع البيئي.

٣ - وأشارت إسبانيا أيضا، في سياق الحديث عن الآثار السلبية التي تحدثها العولمة، إلى تقرير الألفية التوليفي لتقييم النظام الإيكولوجي، وخلصت إلى أنه بإمكان العولمة، لا سيما العولمة ذات التركيز الإيكولوجي، أن تؤدي إلى تدهور النظام الإيكولوجي تدهورا خطيرا. وأنه من الممكن أن يسفر تدهور النظام الإيكولوجي إذا ما اقترن بالنمو الديمغرافي وبالآثار الناشئة لتغير المناخ عن أضرار بيئية شديدة للغاية، وبالتالي عن تكاليف اقتصادية واجتماعية سوف تعوق النمو الاقتصادي في العالم بنسبة تصل إلى ٢٠ في المائة.

٤ - وورد في رد إسبانيا أيضا أن مسائل العولمة كانت موضوع مناقشات عديدة في مختلف المحافل البيئية. وذكّرت إسبانيا في هذا الصدد بإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الوارد في قرار الجمعية العامة ٥٥/٢، وبإعلان جوهانسبرغ لعام ٢٠٠٢ بشأن التنمية المستدامة، وبخطة جوهانسبرغ للتنفيذ التي تطرقت إلى مسألة العولمة من بعض الوجوه المتصلة بالتنمية المستدامة. ووردت في رد إسبانيا أيضا إشارة إلى مضمون الفصل الخامس من خطة جوهانسبرغ للتنفيذ الذي يشدد بشكل خاص على العلاقة بين العولمة والتجارة والبيئة.

٥ - وأشارت إسبانيا أيضا إلى محافل أخرى ناقشت مسألة العولمة، منها المشاورات التي جرت على المستوى الوزاري في الدورة الرابعة والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/محفل البيئة الوزاري العالمي، التي تناولت موضوع العولمة، وخدمات النظم الإيكولوجية، ورفاه البشر؛ والاتحاد الأوروبي الذي اعتمد تحت رئاسة ألمانيا موقفا موحدا بشأن هذا الموضوع. وأوجزت إسبانيا النقاط الأساسية للموقف الموحد المذكور على النحو التالي:

(أ) يمكن أن تكون للعولمة جوانب إيجابية وسلبية في نفس الوقت. ومن المهم تعزيز الجوانب الإيجابية والتقليص إلى أدنى حد ممكن من الجوانب السلبية، والربط بشكل واضح بين العولمة وإقامة هياكل جديدة لإدارة البيئة إدارة رشيدة؛

(ب) ينبغي تحقيق ذلك بالاستخدام المناسب لآليات السوق مثل الأطر التنظيمية المتوسطة والطويلة الأجل؛

(ج) ينبغي تحقيق الاستدامة بإيجاد التوازن المناسب بين العناصر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في التنمية؛

(د) لا يوجد تعارض أساسي بين الاقتصاد والبيئة. والآليات المناسبة لتعزيز التنمية المستدامة موجودة فعلا. ويتطلب ذلك استخدام التطوير التكنولوجي والابتكار، مع التشديد على تحقيق المزيد من فعالة الطاقة وتكثيف استخدام موارد الطاقة المتجددة؛

(هـ) ينبغي تشجيع اشتراك جميع القطاعات، لا سيما القطاع الخاص، وتعميم المعلومات والتكنولوجيات بفعالية. ومن المبادرات التي اتُخذت في هذا الاتجاه، الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، والمبادئ التوجيهية التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للشركات المتعددة الجنسية؛

(و) ينبغي تعزيز الشراكات والأنشطة المشتركة على جميع المستويات؛

(ز) ينبغي تشجيع الآليات السوقية القائمة وإنشاء آليات جديدة. فمساهمات خدمات النظام الإيكولوجي، مثلا، لا تحظى بتقدير أو بإدماج كافيين في عملية صنع القرار. وفهم تلك الأدوات واستخدامها استخداما مناسبا يسمح بزيادة الاستفادة من مبادئ من قبيل ''الملوث يدفع'' أو إدماج التكاليف البيئية؛

(ح) ينبغي كفالة صنع القرار على أساس تشاركي وبشكل مستنير وتطويره على جميع الأصعدة. وينبغي تشجيع استخدام أدوات مثل تقييم الأثر التشاركي ورصد أنظمة الإنذار المبكر؛

(ط) من المهم جدا كفالة إدارة تدفق المواد إدارة جيدة وفهم دورات حياتها. وينبغي في هذا الصدد تطوير الفريق الدولي لإدارة الموارد المستدامة؛

(ي) ينبغي تقديم الدعم إلى البلدان النامية، التي يرجح أنها ستتأثر أكثر من غيرها بالآثار السلبية المحتملة للعولمة. وينبغي تعزيز آليات نقل المعلومات والتكنولوجيا، وبناء القدرات؛

(ك) في معظم الحالات، لم تتكيف المنظمات الدولية بدرجة كافية مع نتائج العولمة. ولذلك، من الضروري تعزيز الهياكل الحالية للحوكمة البيئية، وهي مهمة يمكن أن تتضمن إنشاء منظمة للبيئة تابعة للأمم المتحدة، يتاح لها ما يكفيها من الموارد بشكل ثابت وقابل للتنبؤ. وينبغي أيضا إحكام التنسيق بين مختلف الهيئات التعاهدية البيئية، وتوثيق التعاون بين تلك الهيئات وبين منظمة التجارة العالمية.

٦ - وأشارت إسبانيا في الختام إلى أنه ينبغي مراعاة المسائل التي عرضتها في ردها فيما يُضطلع به من أنشطة تتعلق بالعولمة والبيئة، على أساس قرار الجمعية العامة ١٥١/٦٢، لا سيما في سياق الفقرات ٧، المتعلقة بالعولمة المستدامة بيئيا، و ٩ و ١٣ (بشأن أنشطة المتابعة).

أيرلندا

[الأصل: بالانكليزية]
[٨ آب/أغسطس ٢٠٠٧]

١ - يسلم الرد الوارد من حكومة أيرلندا بأن العولمة ليست مجرد عملية اقتصادية، بل أن لها أبعادا اجتماعية، وسياسية، وبيئية، وثقافية، وقانونية تؤثر على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان.

٢ - وأشارت أيرلندا إلى أن أثر العولمة على التمتع الكامل بحقوق الإنسان واضح بشكل خاص في سياق التخفيف من الفقر، الذي يمثل شاغلا رئيسيا للمجتمع الدولي. وأكدت التزامها بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية التي حددتها الأمم المتحدة وتحقيق هدف تخصيص ما لا يقل عن ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي سنويا للمساعدة الإنمائية الرسمية، وهو هدف التزمت به في مؤتمر القمة الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ لاستعراض مؤتمر الألفية.

٣ - وذكرت أيرلندا أيضا في سياق سعيها إلى الوفاء بتلك الالتزامات، أن الدراسة عن المعونة الأيرلندية التي نشرتها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ تحدد مجالات العمل ذات الأولوية لبرنامج المعونة التي ستقدمها حكومة أيرلندا إلى البلدان النامية (المعونة الأيرلندية) في المستقبل. وقالت حكومة أيرلندا إن تلك الدراسة تشير إلى أن مصير جميع الشعوب والدول مترابط عن طريق عملية العولمة وأنه ينبغي لبرامج ومشاريع المعونة الأيرلندية أن تزيد من تعزيز إعمال حقوق الإنسان.

٤ - وسعيا إلى تحقيق أفضل النتائج الاقتصادية من العولمة، تضمنت نشرة ''التجارة في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية'' في عددها الصادر في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ مجملا للخطة الوطنية التي وضعتها أيرلندا لمساعدة البلدان النامية وذكرت أن الحكومة ملتزمة بشدة بمواصلة وتعزيز عملية منظمة التجارة العالمية على أساس توافق الآراء والعمل المتعدد الأطراف. وذكرت أن تلك الاستراتيجية تتضمن أيضا التزام أيرلندا بكفالة وصول البلدان النامية إلى الموارد الكافية لتحقيق أقصى مستوى ممكن من التنمية، ووضع سياساتها التجارية وبناء قدراتها التفاوضية اللازمة للاشتراك بفعالية في المفاوضات التجارية. وتحقيقا لهذه الأهداف، تقدم أيرلندا منذ عام ٢٠٠٠ الدعم إلى معظم المنظمات الدولية الرئيسية المشتركة في أنشطة تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات في مجال التجارة، بما في ذلك الصندوق الاستئماني العالمي لبرنامج الدوحة الإنمائي. وأشارت أيرلندا في الختام إلى أن الدراسة عن المعونة الأيرلندية تتضمن التزاما بزيادة التمويل لتعزيز المعونة المتعددة الأطراف المقدمة إلى المبادرات التجارية.

البوسنة والهرسك

[الأصل: بالانكليزية]
[٨ آب/أغسطس ٢٠٠٧]

١ - ذكرت البوسنة والهرسك أنه ينبغي لعملية العولمة أن تتبع، في جوانبها الاقتصادية - الاجتماعية، والقانونية - السياسية، والثقافية، نفس الأسس التي يقوم عليها القانون الدولي، أي مبدأ المساواة أمام القانون (عن طريق الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف) وأن تسعى إلى تعزيز الإنصاف والمساواة في إعمال حقوق الإنسان، وإلى تضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء، بغية تمكين البلدان النامية من الاشتراك بقدر أكبر من المساواة في نظام عالمي جديد يتسم بالعولمة.

٢ - وذكرت البوسنة والهرسك أيضا أنه ينبغي لعملية العولمة أن تسهم في صون التراث الثقافي وثراءه وتنوعه لما فيه خير البشرية ككل لأن جميع ثقافات العالم تشترك في ذلك التراث.

بيلاروس

[الأصل: بالروسية]
[١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

١ - أشارت حكومة بيلاروس إلى أن العولمة تؤدي إلى زيادة الفعالية في استخدام الموارد الطبيعية والمادية والبشرية لكفالة النمو الاقتصادي العالمي، وتحسين رفاه الشعوب، والوصول في نهاية المطاف إلى تعزيز أسس تمتع الجميع بحقوق الإنسان.

٢ - وذكرت بيلاروس أن من مظاهر العولمة ونتائجها السلبية أيضا اتساع الفروق بين معدلات نمو البلدان الاقتصادي وما ينتج عن ذلك من اتساع الفروق بين مستويات المعيشة فيها. وذكرت بيلاروس أن البلدان النامية الصغيرة والضعيفة، التي تفتقر إلى مزايا نسبية إزاء البلدان الأخرى، والتي لا تتلقى مساعدة من المجتمع الدولي، ليس بوسعها الاستفادة من منافع العولمة والتمتع الكامل بحقوق الإنسان. وقالت إنه ينبغي لمؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها التي تقوم ببرامج لمساعدة البلدان النامية أن تأخذ ذلك في الاعتبار.

٣ - وذكرت بيلاروس أيضا أن هناك العديد من الأمثلة على أن العولمة تسهم، في حالات معزولة، في تفاقم الظاهرات والعمليات التي تؤثرا سلبا على ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وشددت بشكل خاص على تكثّف تدفقات الهجرة، وقالت إنه بالرغم من فوائد الهجرة التي تسهم في نمو الاستثمارات نتيجة التحويلات النقدية إلى البلدان النامية، فإن تزايد تدفقات المهاجرين مرتبط بزيادة الجرائم عبر الحدود، والإرهاب، وانتشار المخدرات، والاتجار بالأشخاص، مما يعوق بشدة التمتع بحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

٤ - وأشارت بيلاروس أن أقوى البلدان وأكثرها تقدما اقتصاديا يمكن أن تستخدم سيطرتها على التجارة الدولية والنظم المالية، نتيجة للعولمة، وأن تستفيد من الفرص الفريدة التي تتيحها العولمة، ليس لتقديم دعم إلى البلدان الضعيفة أو الأقل نموا وإنما لإقامة حواجز اصطناعية تعوق ممارسة تلك البلدان لحقها في التنمية. وترى بيلاروس أن ذلك يحدث بهدف ممارسة ضغوط اقتصادية وسياسية على دول مستقلة ذات سيادة، بغرض تحقيق مصالح سياسية ضيقة تخدم البلدان التي تسيطر اليوم على الساحة.

٥ - ولذلك فإن بيلاروس ترى أنه من المهم في هذا السياق إقامة آلية دولية لا تعوق العولمة وإنما تكيفها وتوجهها، آخذة في الاعتبار القدرات الحقيقية لجميع البلدان، واحتياجاتها، بما في ذلك أقل البلدان نموا وأكثر البلدان ضعفا أمام نتائج العولمة. وذكرت أنه ينبغي للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أن تقوم بدور مركزي في تصميم تلك الآلية وإنشائها.

٦ - وذكرت بيلاروس في الختام أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تتحول إلى منتدى له سلطة حقيقية قادرة على منع أقوى البلدان اقتصاديا من فرض سيطرتها على دول مستقلة ذات سيادة لأغراض سياسية، من مركز القوة الذي اكتسبته عن طريق العولمة.

الجزائر

[الأصل: بالفرنسية]
[٩ تموز/يوليه ٢٠٠٨]

١ - ذكرت حكومة الجزائر أن عددا محدودا من البلدان النامية استفاد من العولمة، أساسا. وقد أحست الجزائر، مثل بقية البلدان النامية، بأثر العولمة، لا سيما في سياق الإصلاحات من قبيل تحرير الأسعار، والتخلي عن دعم الأسعار، وانفتاح الاقتصاد، التي أعاقت التقدم في مجال الرعاية الاجتماعية.

٢ - وأبرزت الجزائر في هذا السياق أنها أدرجت، امتثالا للالتزامات المعقودة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، بعدا اجتماعيا في سياسات اقتصادها الكلي. وقدمت الحكومة أيضا تفاصيل عن التشريعات الاقتصادية والاجتماعية، وعن التدابير القضائية الرامية إلى التخفيف من أثر النتائج الضارة للعولمة.

٣ - وأشارت الجزائر أيضا إلى سياستها الوطنية في مجال التضامن الاجتماعي، وهي سياسة وقاية وعلاج في الوقت نفسه، تقوم على تدابير للمعونة والمساعدة ترمي إلى حماية فئات المجتمع المتضررة من بعض المشاكل الناشئة عن البيئة الاجتماعية والاقتصادية، وإلى حماية تلك الفئات من الوقوع ضحية الاستبعاد والتهميش في الأجل الطويل.

٤ - وقدمت الجزائر أيضا وصفا للمساعدة الاجتماعية التي تقدمها الدولة والتي تقوم على الخطتين التاليتين: المنحة الجزافية للتضامن، والتعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة. وذُكر أن هاتين الخطتين صممتا لمنع جميع أشكال التهميش والاستبعاد الاجتماعي للفئات المحرومة والضعيفة (بما فيها فئات ذوي الإعاقات وأطفال مؤسسات الرعاية) عن طريق أنشطة الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي، وتحويل المداخيل في شكل استحقاقات وبدلات وغير ذلك من الاستحقاقات مثل مجانية استخدام النقل الطرقي أو بالقطار.

٥ - وقدمت الجزائر أيضا معلومات عن شبكتها المؤلفة من ٢٥٨ مؤسسة متخصصة عامة وخاصة في جميع أنحاء البلاد، تقدم المأوى، والغذاء، والخدمات النفسية الطبية والتعليمية، والتدريس، والتدريب، وخدمات الإدماج الاجتماعي - المهني للأشخاص ذوي الإعاقات الحسية (المكفوفون والصم)، وذوي الإعاقات الحركية والذهنية، وذوي العاهات

التنفسية، وإلى الشبان الذين يواجهون مخاطر أخلاقية، وإلى الأطفال المهجورين، وإلى المسنين، وذوي الأمراض المعوّقة.

٦ - وأشارت الجزائر إلى أن برامج دعم جديدة وُضعت للشباب الذي يعيش ظروفا غير مستقرة، وإلى ضحايا الكوارث والمآسي الوطنية. وتقوم بتنفيذ هذه البرامج مصالح الاستعجالات الطبية بالجزائر، التي تقدم خدمات الرعاية والمتابعة الطبية، والنفسية لمن فقدوا المأوى في حالات الطوارئ والفترات التي تعقبها، وإلى الأطفال المعرضين لمخاطر أخلاقية، وأطفال الشوارع، والنساء في الظروف الصعبة، وغيرهم. وشددت الجزائر أيضا على تدابير التضامن التالية التي اتُخذت لمساعدة الضعفاء من الأفراد والأسر:

(أ) خطة ''رمضان'' للتضامن. وتقدم في إطارها وجبات غذائية في المطاعم، وتُوزع سلال من الأغذية على الأسر المعوزة في جميع أنحاء البلاد؛

(ب) خطط التضامن التعليمية. تُمنح فيه علاوات دراسية إلى الأطفال المعاقين، ومن يعيشون ظروفا اجتماعية صعبة، وإلى الأسر المعوزة؛

(ج) خطط لتوزيع المواد المدرسية على أطفال المدارس في الأسر المعوزة؛

(د) خطط النقل المدرسي، الموجهة أساسا إلى الأطفال الذين يعيشون في مناطق نائية؛

(هـ) خطط لتهيئة مطاعم بالمدارس؛

(و) خطط لتزويد المدارس بمعدات التدفئة ومكيفات الرطوبة؛

(ز) تنظيم مخيمات خلال العطل في مؤسسات متخصصة لأطفال من المنطقة الصحراوية (جنوب البلاد) ولأطفال من الولايات المتضررة من الكوارث (الزلازل)؛

(ح) التضامن مع الطلبة من الجنوب في شكل شراء تذاكر للسفر؛

(ط) تنظيم حصص للعلاج الجماعي للأطفال المصابين بصدمات نفسية؛

(ى) شراء أدوية لأشخاص يعانون من أمراض مزمنة؛

(ك) تغطية المصاريف الطبية التي يتكبدها أشخاص معوزون ليس لهم تأمين طبي؛

(ل) تدابير لدعم ومساعدة الرابطات الاجتماعية - الإنسانية، تتضمن مساعدة مالية وتقنية ودعما لتنفيذ المشاريع الاجتماعية والإنسانية.

٧ - ووصفت الجزائر أيضا خطة عملها لمكافحة الفقر (٢٠٠١-٢٠٠٥) والتي تضمنت تنفيذ خمسة مشاريع تجريبية لتنمية المجتمعات المحلية والدعم الاجتماعي، والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

(أ) تقديم دعم مباشر إلى السلطات المحلية لتتمكن من تلبية الاحتياجات الملحة للسكان الذين يعيشون ظروفا صعبة؛

(ب) تمويل مشاريع إنمائية متكاملة محلية مصممة لإطلاق أو تعزيز مبادرات إنمائية في مناطق تمر بظروف طارئة صعبة؛

(ج) تطوير إجراءات المساعدة لكفالة تلبية أنجع للاحتياجات في معظم المناطق الضعيفة.

٨ - وأشارت حكومة الجزائر أيضا إلى برنامجها لتنفيذ مشاريع التنمية المجتمعية، لا سيما في مجالات الماء، والكهرباء، والصحة، والأشغال العامة، والمرافق الاجتماعية - التعليمية، والموجهة إلى المناطق المحرومة وإلى أكثر فئات الشعب احتياجا؛ وتحديد المشاريع بمساعدة السكان وممثليهم؛ وتشجيع المستفيدين من المشاريع على التبرع بـ ١٠ في المائة من تكاليفها تعبيرا عن حرصهم على إنجاحها؛ وتنفيذ مشاريع صغيرة النطاق لتلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمعات المحلية.

٩ - وأشارت الجزائر أيضا إلى برامج تشجيع العمالة، في شكل تمويل للقروض الصغيرة جدا موجهة إلى أشخاص عديمي أو منخفضي الدخل، أو من لا يحصلون على دخل ثابت أو مستقر، بهدف تعزيز التنمية الاجتماعية عن طريق النشاط الاقتصادي والمساعدة على مكافحة البطالة والفقر (القروض الصغيرة النطاق).

عمان

[الأصل: بالعربية]
[١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٧]

١ - ذكرت سلطنة عمان أنها تمكنت منذ السبعينات من الاستفادة من منافع العولمة لتحسين حالة سكان البلد نتيجة سياسة جلالة السلطان التي توازن بين التكنولوجيا ومنافعها وبين التقاليد العمانية الأصيلة.

٢ - وتناولت عمان مسألة العولمة والقضاء على الفقر وأشارت إلى عدم وجود فقر مدقع في السلطنة نظرا لاتباع منهج دول الرفاه الاجتماعي. وذكرت أن جميع الخطط التنموية في

المجال الاقتصادي تتضمن دمجا للمسائل الاجتماعية. وأشارت أيضا إلى حداثة تجربة مؤسسات المجتمع المدني في السلطنة، لا سيما المؤسسات العاملة في مجال القضاء على الفقر.

٣ - وفيما يتعلق بالعولمة والتعليم، ذكرت عمان أن نصيب الفرد من ذكر وأنثى في الحصول على فرص التعليم ارتفع بشكل ملحوظ، وأن المسار العماني للتنمية يدعو إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين في مختلف المجالات ويعنى بتمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في كافة الميادين، الأمر الذي يكفل مساهمتها الإيجابية في مختلف الميادين. وسلمت عمان بأن غياب المساواة بين الرجل والمرأة لم ينشأ نتيجة التمييز في النظام الأساسي للدولة أو في التشريع بقدر ما يعود إلى الممارسات المرتبطة ببعض العادات والتقاليد التي لم تعد تناسب روح العصر. وهو أمر حتم على الجهات المختصة تكثيف الجهود لرفع وعي المرأة والمجتمع في مجال حقوق المرأة وفي جميع الميادين التنموية.

٤ - وأشارت عمان إلى الشراكة العالمية من أجل التنمية وشددت على أهمية وضرورة التواصل النشط بين الدول والشعوب. وقدمت سردا بالاتفاقيات التي وقعت السلطنة وصدّقت عليها.

٥ - وتناولت عمان أيضا مسألة تعاون السلطنة مع القطاع الخاص للاستفادة من فوائد التكنولوجيات الجديدة وبخاصة المعلومات والاتصال، وقدمت إحصائيات تفصيلية عن نسبة الأسر التي تمتلك خطا هاتفيا والتي لأحد أفرادها هاتف متنقل، والتي تمتلك حاسوبا. وأشارت أيضا إلى أثر العولمة على الترابط الأسري، وذكرت أنه في الوقت الذي تعيش فيه الأسرة العمانية تغييرا نتيجة تداعيات العولمة وتأثيرها على جميع الجوانب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، فإنها، أي الأسرة، لا تزال متمسكة بالعادات والتقاليد وبالثقافة الإسلامية.

٦ - وأشار الرد الوارد من عمان بشيء من التفصيل إلى أثر العولمة على أكثر الفئات الاجتماعية حرمانا، وورد فيه أن السلطنة شهدت تطورا مهما في حجم ونوعية الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة من المعوقين خلال العقود الثلاثة الأخيرة في مجالات الرعاية الاجتماعية والصحة والتعليم. وتقوم وزارة التنمية الاجتماعية، من خلال المؤسسات ذات الصلة، بتقديم المساعدة إلى الأسر المستفيدة من الضمان الاجتماعي، والأشخاص ذوي الدخل المحدود، بغية المساهمة مباشرة في تحسين مستوى معيشتهم.

٧ - وتقدم السلطنة رعاية خاصة إلى الأيتام مع تقديم رعاية بديلة في شكلين: (أ) لدى الأسر، (ب) في ديار رعاية الطفولة. ووصف رد عمان أيضا بتعمق سياسات رعاية المسنين.

٨ - وفيما يتعلق بالعولمة والاقتصاد العماني، أشار رد عمان إلى أن استثمار الطاقات البشرية يشكل المحور الذي يتحكم في عملية النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، وعاملا

مؤثرا في العولمة. وأضاف أن سياسة الحكومة في مجال الاقتصاد تعاملت مع التحديات بتطبيق سياسة تنويع مصادر الدخل والخصخصة واجتذاب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية. وبالرغم من اتباع الحكومة سياسة تنويع مصادر الدخل، فإن القطاع غير النفطي، الآخذ في النمو، ما يزال في أول الطريق ولا يتسم بالاستدامة والثبات. والسلطنة تعمل اليوم من منطلق رؤية عام ٢٠٢٠ على أساس سياسة الخصخصة وتنويع مصادر الدخل.

فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

١ - أشار الرد الوارد من جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى بيان ورد في التقرير الأولي للأمين العام عن العولمة وآثارها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان (A/55/342)، الذي وجه الانتباه إلى الإطار القانوني الدولي لتحديد التدابير التي يتعين اتخاذها بغية النهوض بجميع حقوق الإنسان وكفالة احترامها، بما في ذلك الحق في التنمية، لا سيما في سياق العولمة. وأشار الرد إلى البيان التالي الوارد في تقرير الأمين العام:

”... فقد اتفق المجتمع الدولي في إطار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، على أن ’لكل فرد حق التمتع بنظام اجتماعي ودولي يمكن أن تتحقق في ظله الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان تحققا تاما‘. وحسب قواعد ومعايير القانون الدولي لحقوق الإنسان، فإن هذا النظام الدولي والاجتماعي يعزز كرامة الفرد المتأصلة، ويحترم حق الشعوب في تقرير المصير ويسعى إلى تحقيق التقدم الاجتماعي من خلال التنمية القائمة على المشاركة، وتعزيز المساواة وعدم التمييز في عالم سلمي، مترابط ومسؤول“.

٢ - وأشارت فنزويلا إلى أن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يعززان هذا الإطار القانوني الدولي لأنهما يحددان المسؤولية الأساسية للدول في كفالة الإعمال الفعلي لجميع حقوق الإنسان، والتزاماتها بالتعاون في المجال الاقتصادي على أساس الاستفادة المشتركة وفي إطار احترام الحق في تقرير المصير.

٣ - وشددت فنزويلا في هذا الصدد على أهمية دراسة المجتمع الدولي لهذا الموضوع، من خلال الأمم المتحدة. وأشارت أيضا إلى التغيرات التي أحدثتها عملية العولمة لا سيما في مجالات العلم والتكنولوجيا، وكذلك في تنظيم تقسيم العمل، والتي خلفت أثرا عميقا على

جميع مجالات الحياة، وليس على القطاع الاقتصادي فقط. وقالت فنزويلا إن هذه التغيرات خلقت إطار علاقات جديد داخل الدول وفيما بينها وعمّقت علاقات التبعية والهيمنة السائدة وأعادت تشكيلها.

٤ - ولاحظت جمهورية فنزويلا البوليفارية أيضا أن التعابير مثل ''الترابط''، و ''الاندماج في النظام الدولي'' تخفي السمات الأساسية للعولمة. وهي إقامة عملية استعمارية جديدة لها تكتلات قوة جديدة واستراتيجيات جيوسياسية ثنائية ومتعددة الأطراف ترمي إلى السيطرة على موارد العالم. وذكرت فنزويلا أيضا أن تلك العملية يسّرتها في بعض الحالات المؤسسات المتعددة الأطراف وقد أدت إلى بؤس وإلى وجود دول ضعيفة.

٥ - وترى فنزويلا أيضا أن الكوارث الطبيعة والتي يحدثها الإنسان، والفقر، والاستبعاد الاجتماعي، هي نتيجة أنموذج تراكم وتنمية استفادت منه النخبة الليبرالية في الشمال والجنوب. ولاحظت أيضا أن حقوق الإنسان استُعملت كأداة هيمنة على الدول والشعوب الضعيفة.

٦ - وقالت فنزويلا إن معظم الدول الرئيسية والتحالفات تنكر وجود اختلافات بين الشعوب والأنظمة الديمقراطية بهدف فرض نظام قيم وحيد، وشكل وحيد من الديمقراطية، وشكل وحيد من النموذج الاجتماعي. وأضافت أن ذلك النكران هو أحيانا نتيجة فكرة خاطئة وغير متعمقة، ولكنها خبيثة، ترى أن الدعوة إلى الاعتراف بالفروق تخفي رغبة البلدان النامية أو ''المختلفة'' في التهرب من الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وترى فنزويلا أن هذه النعوت هي مجرد أداة، فهي أحد نواتج العولمة التي ترمي إلى تحقيق أهداف هيمنتها عن طريق الوصم، وزعزعة إرادة الدول ذات السيادة التي تدافع عن نظمها السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والدينية. ولاحظت فنزويلا أن الهدف من ذلك هو حمل الدول النامية التي تواجه سياسة ''التشهير'' التي تتبعها الولايات المتحدة وحلفاؤها من الدول ومن غير الدول على إخضاع سيادتها لخطط الهيمنة تلك.

٧ - ووجه رد فنزويلا الانتباه أيضا إلى الآثار السلبية التي تخلفها العولمة فيما يتعلق بحقوق الإنسان للمهاجرين. فقد نشأت، نتيجة للعولمة، مجموعات جديدة وسياسات تقوم على كراهية الآخر، وبرزت أشكال جديدة من تمييز يتنامى بسرعة. وترى فنزويلا أن ذلك هو أيضا السبب الذي جعل الإيديولوجية اليمينية المتطرفة تبلغ هذه الدرجة من الشدة، مع معاملة غريبة للهجرة كأنها جريمة. وذكرت فنزويلا أن ذلك يتنافى بشكل سافر مع حقوق الإنسان للمهاجرين، وأنه يحدث بالرغم من أن ادعاء النظرية الليبرالية الدفاع عن حرية

الأشخاص في التنقل. ولاحظت فنزويلا أن ذلك الموقف لا يعترف بإسهامات المهاجرين الكبيرة في مختلف الثقافات وجميع أوجه الحياة البشرية، وليس فقط الجانب الاقتصادي.

٨ - وذكرت فنزويلا في هذا الصدد أن البرلمان الأوروبي اعتمد مؤخرا توجيها قمعيا ينتهك حقوق الإنسان للمهاجرين، في وقت يتفاوض فيه الاتحاد الأوروبي لإبرام اتفاقات تجارية هامة مع مختلف المناطق، منها بالخصوص أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. ولاحظت أن ذلك يفضح انحياز العولمة الاقتصادي، وافتقارها إلى نظرة تحترم حقوق الإنسان.

٩ - وذكرت فنزويلا أيضا أن الذعر الذي أحدثته مؤخرا أزمة الغذاء العالمية هو أوضح دليل على نزعة النظام الاقتصادي الرأسمالي الليبرالي الجديد إلى التوسع وتعزيز مركزه في ظل العولمة، وتحويل كل شيء، بما في ذلك الغذاء، إلى سلع يحقق منها أكبر نسبة من الربح، مع الضرر بحق معظم شعوب العالم في الغذاء، لا سيما ٨٥٠ مليون نسمة يعانون من الجوع في العالم.

١٠ - وأمام هذه الخلفية، شددت فنزويلا على ضرورة التعاون الدولي على أساس الحق في التضامن، وواجب الدول التعاون وفقا لمبادئ القانون الدولي. وأشارت فنزويلا في هذا الصدد إلى إنشاء البديل البوليفاري للدول الأمريكية، الذي يضم كوبا، ودومينيكا، ونيكاراغوا، وفنزويلا، ويرمي إلى إنشاء قدرات تنافسية تعيد التوازن المفقود بين بلدان نصف الكرة، وتصحح الفوارق التي أضرت في العادة بأضعف البلدان، ويخلق توافق آراء على تعزيز التنمية الأهلية القادرة على القضاء على الفقر وإدخال تحسينات كبيرة على نوعية عيش شعوب القارة الأمريكية.

١١ - وذكرت جمهورية فنزويلا البوليفارية في الختام أن ردها لا يقوم على استبعاد إمكانية الحوار مع من يرون أن العولمة ثنائية مفاهيمية لا تقبل التوفيق، وناشدت المجتمع الدولي وهيئات الأمم المتحدة المختصة مواصلة القيام بموضوعية وشفافية تقييم أثر العولمة على التمتع بجميع حقوق الإنسان، مع وضع الحق في التنمية في صدارة تلك الحقوق.

موريشيوس

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

١ - ذكرت حكومة موريشيوس أن العولمة تمثل تحديات أمام النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها وتتيح في الوقت نفسه فرصا للقيام بذلك. ولاحظت أن التقدم السريع الذي حدث في مجال تكنولوجيا المعلومات والنقل جعل الحدود الوطنية حواجز لا معنى لها، فأصبح

بإمكان أي فرد أو جماعة التهرب من قيود الاستبعاد والتمييز الوطنية والتعبير عن الرأي عالميا ممارسين حقوقا لم يعد بالإمكان إنكارها عليهم.

٢ - ولاحظت موريشيوس أيضا أن العولمة تطلق الحريات وتتيح الفرص لحرية التعبير، والوصول إلى المعلومات والخدمات وإلى وسائل الانتصاف من أي تمييز، عن طريق إطلاع الرأي العالمي. وذكرت موريشيوس أيضا أن العولمة قد تمثل أيضا تهديدا للمجتمع ولحقوق الإنسان الأساسية فيه إذا لم يكن أفراده مستعدين، ذهنيا، وتعليميا، وعلميا، وتكنولوجيا، لقبول أنماط حياة جديدة.

٣ - وذكرت حكومة موريشيوس في الختام أن الفجوة الرقمية، والعجز التكنولوجي، والأمية، والفقر، وندرة الهياكل الأساسية تزيد لا محالة من التهميش الذي تعيشه الفئات المحرومة في المجتمع.

ثالثا - الردود الواردة من كيانات الأمم المتحدة

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

[الأصل: بالانكليزية]
[١١ تموز/يوليه ٢٠٠٨]

١ - ذكر الرد الوارد من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أنه لا يمكن تحيق هدف المجتمع الدولي المتمثل في إقامة مجتمعات يسودها العدل والإنصاف إلا بكفالة حقوق الإنسان للمحرومين، مثل الأشخاص ذوي الإعاقات. ولاحظت أن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقات، يمكن أن يسهم في النقاش المتعدد الجوانب بشأن العولمة والتمتع الكامل بحقوق الإنسان.

٢ - وأشارت الإدارة أيضا إلى المنشورات الحالية الثلاثة التي تتصل باستخدام الحكومات للعلم والتكنولوجيا والتي يمكن أن تكون لها في سياق العولمة آثار هامة على التمتع الكامل بحقوق الإنسان. وهي: دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية عن الحكومة الإلكترونية لعام ٢٠٠٨ التي تقيّم استعداد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للحكم الإلكتروني، وفقا لمؤشر تركيبي كمّي عن جاهزية الدول استنادا إلى قدرات إجراء تقييمات على الخط، والهياكل الاتصالية، والموارد البشرية المخصصة لذلك؛ ومجموعة الممارسات المبتكرة في ميدان الحكومة الإلكترونية، وهي تجميع لدراسات إفرادية أجريت مؤخرا في مجال حلول وخدمات وتطبيقات الحكومة الإلكترونية؛ ومجموعة تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على

الحكم الإلكتروني، وهي مجموعة من التطبيقات الحالية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تُستخدم مباشرة أو بالاشتراك مع الحكومات والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص في جميع أنحاء العالم لدعم الإدارة وهياكل الخدمة العامة، والتصدي لتحديات الحوكمة.

٣ - وأبرزت الإدارة أهمية دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم التي تتضمن تحليلا للمسائل الملحة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقالت إن تلك الدراسة أشارت في عام ٢٠٠٦ إلى أن العولمة أثرت في مختلف البلدان والمناطق بأشكال مختلفة. ففي البلدان المصنع، نما الدخل باطراد خلال العقود الخمسة الماضية، بينما لم يشهد العديد من البلدان النامية نموا مماثلا، مما زاد من التفاوت الموجود في العالم. وأضافت الدراسة أن الفوارق بين البلدان في مجالي الصحة والتعليم لم تعد بالاتساع الذي كانت عليه من قبل، ولكن الفوارق في الصحة والتعليم ستظل مصدرا لتفاوت الدخل في المستقبل.

٤ - وأشارت الإدارة إلى ما ورد في دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠٠٨ عن ''التغلب على انعدام الأمن الغذائي''، ومفاده أن وجود بيئة اقتصادية مستقرة تسهم في تحقيق التنمية المستدامة وفي القضاء على الفقر يؤدي أيضا إلى تهيئة بيئة سياسية أكثر أمنا. والاستقرار السياسي ضروري لتشجيع الاستثمار، بما في ذلك الاستثمار في رأس المال البشري، وحفز النمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة.

٥ - وأشارت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إلى تقرير الأمين العام السنوي عن البند المعروض على اللجنة الثانية للجمعية العامة المخصص لمسألة العولمة والاعتماد المتبادل. وقالت إنها أشارت في تقرير عام ٢٠٠٧ عن ''أثر التعهدات والسياسات والعمليات الدولية على نطاق الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وتنفيذها'' إلى المجالات الرئيسة التي تكون فيها لقوى السوق التي يطلقها التحرر الاقتصادي، إضافة إلى الضوابط، والقواعد، والسياسات، والعمليات الدولية، أثر على تصميم وتنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

٦ - وفي تقرير عام ٢٠٠٦ عن دور الابتكار والعلم والتكنولوجيا في متابعة التنمية في إطار العولمة، ذكرت الإدارة أن الدور الإنمائي المتعدد الأبعاد الذي يقوم به العمل والتكنولوجيا والابتكار، قوة رئيسية تدفع إلى النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي في الأجل الطويل. وشددت أيضا على أن إيجاد القدرات العلمية والتكنولوجية يتطلب بناء المؤسسات بشكل سليم، والمحافظة على شبكة معقدة من الشراكات بين مجموعة شديدة التنوع من أصحاب المصلحة في جميع أنحاء العالم.

٧ - وأشارت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أيضا إلى تقريرها لعام ٢٠٠٥ عن ''بناء المؤسسات لتحقيق الأهداف الإنمائية والاندماج في الاقتصاد العالمي'' الذي تناول البعد

المؤسسي لتحديات الاندماج في الاقتصاد العالمي، وخلص إلى أن دور الأسواق وإن كان هاما جدا فإنه ينبغي النظر إليه في سياق الأهداف الاجتماعية الأوسع المتمثلة في المساواة الاجتماعية والاستدامة البيئية. وترى الإدارة أن التحدي الرئيسي الذي تواجهه البلدان النامية هو وضع أسس مؤسسية سليمة تكفل فعالية وكفاءة أداء الأسواق في إطار أهدافها الاجتماعية والبيئية.